

# قرارات

## وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٥٦٧٦ لسنة ٢٠٠٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤

بنظام السجل العيني :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون

السجل العيني :

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠٠١ بتعيين أقسام يسرى عليها نظام الشهر على أساس إثبات المحررات في السجل العيني بمحافظات : الدقهلية ، دمياط ، المنوفية ، الشرقية ، الإسماعيلية ، كفر الشيخ ، الجيزة ، الفيوم ، المنيا ، أسيوط وسوهاج اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/١ :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٥٠٢١ لسنة ٢٠٠٢ بتأجيل ميعاد سريان نظام السجل العيني على الأقسام المساحية بمحافظات : الدقهلية ، دمياط ، المنوفية ، الشرقية ، الإسماعيلية ، كفر الشيخ ، الجيزة ، الفيوم ، المنيا ، أسيوط وسوهاج الصادر بها قرار وزير العدل رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠٠١ من ٢٠٠٢/١٠/١ إلى ٢٠٠٣/١٠/١ :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٥١٨٧ لسنة ٢٠٠٣ بتأجيل ميعاد سريان نظام السجل العيني على الأقسام المساحية بمحافظات : الدقهلية ، دمياط ، المنوفية ، الشرقية ، الإسماعيلية ، كفر الشيخ ، الجيزة ، الفيوم ، المنيا ، أسيوط وسوهاج الصادر بها قرار وزير العدل رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠٠١ من ٢٠٠٣/١٠/١ إلى ٢٠٠٤/١٠/١ :

وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقاري والتوثيق المؤرخة ٢٠٠٤/٩/٢٧ :

**قرار:**

**(المادة الأولى)**

يؤجل ميعاد سريان نظام السجل العينى على الأقسام المساحية بمحافظات : الدقهلية ، دمياط ، المنوفية ، الشرقية ، الإسماعيلية ، كفر الشيخ ، الجيزة ، الفيوم ، المنيا ، أسيوط وسوهاج الصادر بها قرار وزير العدل رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠٠١ من ٢٠٠٤/١٠/١ إلى ٢٠٠٥/١٠/١

**(المادة الثانية)**

تقبل استثمارات التسوية المنصوص عليها في المادة (١٩) من قانون السجل العينى في الأقسام المساحية بالمحافظات المحددة بالمادة السابقة – وذلك لمدة شهرين تبدأ من تاريخ صدور القرار .

**(المادة الثالثة)**

على رئيس قطاع الشهر العقاري والتوثيق تنفيذ هذا القرار .

صدر في ٢٠٠٤/١٠/٥

وزير العدل

المستشار / محمود أبو الليل راشد